# مدخل عام
# لدراسة علم المالية العامة

## مدخل عام لدراسة علم المالية العامة

تمارس الدولة مجموعة من الوظائف في المجتمع من أجل تلبية مختلف الحاجات العامة في عدّة مجالات، ومن أجل القيام بذلك يلزمها وسائل كثيرة، أبرزها الوسائل البشرية والمالية حتى تتمكّن من تحقيق وتلبية المتطلّبات والرغبات في المجتمع، وعلى هذا الاعتبار فإنّ الأموال تعتبر أحد أهم الدعامات الأساسية في هذا المجال، لا سيما وأنّها مرتبطة بتلبية تلك الحاجات العامة وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لأهداف الرقي والتقدم.

إنّ فكرة إدارة وتسيير أموال الدولة ليست بالفكرة الحديثة، وإنّما هي فكرة قديمة سادت المجتمعات والحضارات السالفة، رغم الاختلاف والتباين من حيث حجم الأموال وطرق تسييرها، فضلا عن الإطار القانوني المحدّد لذلك، لكن التطوّرات التي شهدتها الإنسانية والتغيّرات التي طرأت على مختلف مناحي الحياة والتقدم الاقتصادي الذي عرفته الدول استلزم ضرورة الاهتمام أكثر بعملية انفاق الدولة للأموال وكيفية تحصيلها، حيث تجسّد ذلك في فكرة الميزانية العمومية، فظهرت لأوّل مرّة في بريطانيا خلال القرن 17م، وبعدها في فرنسا في القرن 19م، إذ أنها غدت وثيقة مهمّة تصدر في شكل قانون، تتضمّن مصروفات الدولة على مختلف قطاعاتها والموارد المالية الواجب تحصيلها لتنفيذ برامجها وخططها التنموية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وعلى مختلف المجالات والأصعدة.

لقد شهد علم المالية العامة تطوّرا كبيرا منذ بداية القرن 20م، وفي خضمّ التطوّر المتزايد لدور الدولة، اختلفت حول هذا الإطار الفلسفات السياسية والاقتصادية، سيما بين الليبرالية والاشتراكية التي سادت خلال القرن الماضي، ناهيك عن الاختلاف السياسي والفكري الذي حدث بين المدارس الاقتصادية للمذهب الليبرالي بين دعاة تدخّل الدولة من جهة وحيادها من جهة أخرى.

يتركّز تناول علم المالية العامة في العديد من المحاور، أهمّها؛ الميزانية العمومية *Budget publique*، النفقات العامة *Dépenses publiques* والايرادات العامة *Recettes publiques*، ولهذا فإنّ هذه العناصر تعدّ الموضوعات الأساسية لعلم المالية

العامة، حيث ينصبّ تركيزنا عليها وفق مقاربات التحليل القائمة على الأساس القانوني، الاقتصادي، المالي، السياسي والاجتماعي.

- النفقات العامة *Dépenses publiques*.
- الإيرادات العامة *Recettes publiques*.
- الميزانية العامة *Budget publique*.

وتتركّز دراسة علم المالية العامة ضمن تخصّصنا على أكثر من مقاربة لتحليل، فلا يقتصر البحث على الجانب القانوني فحسب، بل يشمل الميدان الاقتصادي أيضا، من أجل أن نضفي الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي إلى جانب المقاربة القانونية في هذا الإطار.